خلال هذه الفترة · وهكذا يكون اجمالي الاستثمارات ، التي وافق عليها البنك، اقل بنحو الثلث من الاستثمارات التي اقرت في السنة الماضية » (١٣) ·

وتعتبر اجراءات تموز الاقتصادية بمثابة مقدمة لاعلان سياسة ليكـــود الاقتصادية الجديدة ، التي اعتبرها الكثيرون في اسرائيل وخارجها بمثابـــة « ثورة » اقتصادية ستؤثر على حاضر اسرائيل ومستقبلها · وتقوم سياســـة ليكود الاقتصادية الجديدة ، التي كانت الحكومة قد اقرتها في جلسة خاصـة عقدت يوم ٢٨ـ٢ـ١٩٧٧ ، على الاسس التالية :

١ ـ اجراء تخفيض كبير في قيمة الليرة الاسرائيلية من خلال توحيد قيمـة صرفهـــا ·

٢ ـ تعويـــم الليرة ·

٣ ـ الغاء الرقابة على العملة الصعبة ، بصورة كاملة تقريبا ·

٤ ـ رفع ضريبة القيمة الاضافية (بعد الغاء ضريبة الشراء) وخفـــض الاعانات الحكومية للمواد الاستهلاكية الاساسية ·

وهذه الاجراءات هي بمثابة حلقة وصل ، لتمهيد الطريق امام تنفيذ السياسة الجديدة ، وكل منها يرمي الى تحقيق اهداف معينة ، من خلال تدارك « اخطاء المـاضي » ·

تخفيض الليرة من خلال توحيد قيمة صرفها : حتى اتخاذ هذا الاجراء كانت الليرة الاسرائيلية تصرف رسميا بموجب ثلاث نسب صرف مختلفة · واولى هذه النسب هي تلك التي كانت رؤوس الاموال تنقل الى اسرائيل ، ومنهـــا ، بواسطتها · كما كانت هذه النسبة الاساس لصرف ودائع الجمهور بالعملـــة الصعبة · وعشية اعلان السياسة الجديدة بلغت قيمة الصرف هذه ٢٨ر١٠ليرة للدولار الواحد · اما النسبة الثانية فهي قيمة الصرف للواردات ، بنسبـــة ٩٤ر١١ ليرة للدولار ، اي قيمة الصرف الاولى الرسمية بالاضافـة الى ١٥٪ ضريبة على الواردات ، وهذه النسبة لا تشمل الجمارك التي تفرض على انواع معينة من البضائع المستوردة ، واما النسبة الثالثة فهي قيمة الصرف للصادرات التي حددت بنسبة واحدة (تقريبا) وهي ٥ر١٤ ليرة للدولار · ومع اعلان عن السياسة الجديدة ، تم توحيد هذه النسب الثلاثة ، فأصبحت ١٥ ليـرة للدولار (تخفيض بنسبة ٤٤٪ تقريبا بالمقارنة مع السعر الرسمي) ، مع الغاء ضريبة الاستيراد وخفض الجمارك ، ثم الغاء حوافز التصدير ·

تعويم الليرة : ان الهدف من وراء هذا الاجراء هو اخضاع قيمة صـــرف العملة الاسرائيلية لقوانين العرض والطلب في السوق ، وجعل قيمة الليـرة الفعلية اكثر « واقعية » ، مما قد يؤدي الى تشجيع الصادرات الاسرائيليـــة